AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الخامسة عشرة
كمبالا، أوغندا، 25-27 يوليو 2010

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/6 (XV)

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

—

2010
لنعمل من أجل السلام

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته
ووضع السلم والأمن في أفريقيا

أولا- مقدمة:

1. تنص المادة 7 (ف) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي على أن "يقدم مجلس السلم والأمن، من خلال رئيسه، تقاريره المنتظمة عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا إلى المؤتمر". ويشمل هذا التقرير الذي تم إعداده طبقا للتقرير المذكور الأنشطة التي قام بها المجلس من يناير إلى يوليو 2010 ويقدم نظرة عامة عن وضع السلم والأمن في القارة خلال هذه الفترة.
2. تتضمن الجوانب الخاصة التي يشملها التقرير التوقيع والتصديق على البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وعضوية مجلس السلم والأمن وتناوب رئاسة هذا الجهاز والأنشطة التي قام بها المجلس والمسائل الأخرى التي تندرج في صلاحيات المجلس ووضع السلم والأمن في أفريقيا.

ثانيا- التوقيع والتصديق على البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن:

3. منذ دخول البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن حيز التنفيذ في ديسمبر 2003، وقعت عليه خمسون (50) دولة عضوا فيما وقعت وصدّقت عليه أربعة وأربعون (44) دولة عضوا. ولم توقع أو تصدّق على البروتوكول دولتان عضوان (2) هما الرأس الأخضر وإرتريا. ووقعت الدول الأعضاء التالية على البروتوكول لكن لم تصدق عليه بعد: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، ليبيريا سيشل والصومال.

ثالثا- <u>عضوية مجلس السلم والأمن:</u>

4. كما هو منصوص عليه في المادة 5(1) من البروتوكول، يتكون المجلس من خمسة عشر (15) عضوا يتساوون في الحقوق ويُنتخبون على النحو التالي: يُنتخب عشرة (10) أعضاء لفترة سنتين (2) وخمسة (5) أعضاء لفترة ثلاث (3) سنوات.
5. يجدر بالذكر أن عضوية وولاية الأعضاء السابقين لمجلس السلم والأمن لفترة السنتين وفترة الثلاث سنوات قد انتهت يوم 31 مارس 2010. وقبل انتهاء مدة الولاية، أجرى مجلس السلم والأمن خلال دورته العادية المنعقدة يومي 28 و29 يناير 2010 انتخابات لجميع المقاعد الخمسة عشرة للمجلس عملا بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.106(VI) المعتمد في الخرطوم، السودان في يناير 2006 والذي يفوض من خلاله المؤتمر سلطته للمجلس التنفيذي لانتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن طبقا للمادة 5(2) من البروتوكول.
6. تكون القائمة الحالية لأعضاء المجلس الذين تم انتخابهم مؤخرا على النحو التالي حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي: بنين، بوروندي، تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، كينيا، الجماهيرية العظمى، مالي، موريتانيا، ناميبيا، نيجيريا، رواندا، جنوب أفريقيا وزيمبابوي. وقد بدأت ولاية الأعضاء المنتخبين الجدد في 1 أبريل 2010 طبقا لنتائج خلوة مجلس السلم والأمن في داكار في يوليو 2007 حول طرق عمل مجلس السلم والأمن.

رابعا- تناوب رئاسة مجلس السلم والأمن:

7. طبقا للمادة 23 من قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن، يجري تناوب رئاسة مجلس السلم والأمن بين أعضائه شهريا وفقا لقائمة أعضاء المجلس حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي. علاوة على ذلك، وكما هو وارد في نتائج خلوة مجلس السلم والأمن في داكار في يوليو 2007 حول طرق عمل المجلس، تم إعداد قائمة جديدة بعد انتخاب الأعضاء الخمسة عشر للمجلس لفترة السنتين وفترة الثلاث سنوات من قبل المجلس

التنفيذي في يناير 2010 وتم على أساسها رسم بيان لتناوب رئاسة مجلس السلم والأمن (راجع الملحق 1 المرفق بهذا التقرير) يشمل الفترة من أبريل 2010 إلى مارس 2012.

8. خلال الفترة قيد البحث، جرى تناوب رئاسة مجلس السلم والأمن على النحو التالي:

- تونس يناير 2010
- أوغندا فبراير 2010
- زامبيا مارس 2010
- بوروندي[1] أبريل 2010
- بوروندي مايو 2010
- تشاد يونيو 2010
- كوت ديفوار يوليو 2010

رابعا- <u>أنشطة مجلس السلم والأمن:</u>

9. خلال الفترة قيد البحث، عقد مجلس السلم والأمن 24 اجتماعا. عُقدت كافة هذه الاجتماعات على مستوى السفراء في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لدراسة شتى أوضاع النزاعات والمسائل ذات الصلة ومن بين الاجتماعات جلسات الإحاطة لتلقي بيانات مستكملة حول مختلف الأوضاع والمسائل. وكما جرت عليه العادة في إطار مجلس السلم والأمن ووفقا لأحكام بروتوكلول المجلس، دُعيت البلدان وأصحاب المصالح الآخرين المعنيين بمسائل معينة إلى حضور هذه الاجتماعات وجلسات الإحاطة.

[1] ترأست بوروندي مجلس السلم والأمن في أبريل 2010 في انتظار وصول الممثل الدائم لبنين إلى أديس أبابا.

أ) اجتماعات حول أوضاع النزاعات والمسائل ذات الصلة:

10. قام مجلس السلم والأمن في الفترة من يناير إلى يوليو 2010 ببحث أوضاع النزاعات التالية: بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، مدغشقر، النيجر، جمهورية غينيا، الصومال والسودان. ويحتوى الملحق 2 المرفق بهذا التقرير على قائمة الاجتماعات التي عقدها مجلس السلم والأمن خلال هذه الفترة والمسائل التي نُوقشت وكذلك نتائج هذه الاجتماعات.

ب) جلسات الإحاطة:

11. فيما بين يناير ويوليو 2010، عقد مجلس السلم والأمن مختلف جلسات الإحاطة بغية تلقي بيانات مستكملة في إطار صلاحياته. وتم استصدار بيانات صحفية وفقا للمادة 32 من قواعد إجراءات المجلس كسجل للمناقشات ونتائج الجلسات كما ورد ذلك في الملحق 2. ومن بين هذه الجلسات إحاطات من قبل المفوضية عن عام السلم والأمن في أفريقيا ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أنشطة اللجنة في أفريقيا. كانت هناك أيضا إحاطة حول مراجعة لجنة بناء السلام للأمم المتحدة من قبل المندوب الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك وممثلي كل من إيرلندا والمكسيك في أديس أبابا بوصفهما ميسرين معينيين من قبل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لمراجعة لجنة بناء السلام للأمم المتحدة.

12. غطت جلسات أخرى تطور الأوضاع في جزر القمر، كوت ديفوار، غينيا بيساو، النيجر، جمهورية غينيا والصومال وكذلك آخر التطورات الخاصة بالقوة الأفريقية الجاهزة. ويحتوي الملحق 2 المرفق بهذا التقرير على نتائج مختلف جلسات الإحاطة.

ج) الأنشطة الأخرى التي تندرج ضمن اختصاص مجلس السلم الأمن:

(1) إحاطات من رؤساء مجلس السلم والأمن إلى لجنة الممثلين الدائمين:

13. عملا باستنتاجات خلوة دكار لمجلس السلم والأمن حول مناهج عمل مجلس السلم والأمن، يقوم رئيس المجلس في كل شهر بإطلاع لجنة الممثلين الدائمين في نهاية رئاسته على الأنشطة التي اضطلع بها المجلس خلال الشهر. وعليه، قام مختلف رؤساء مجلس السلم والأمن خلال الفترة قيد البحث وهم تونس، أوغندا، زامبيا، بوروندي وتشاد بإطلاع لجنة الممثلين الدائمين على أنشطة المجلس خلال مختلف أشهر الفترة قيد الاستعراض.

(2) مشاركة رئيس مجلس السلم والأمن في الأنشطة ذات الصلة بالسلم والأمن:

14. شاركت جمهورية بوروندي، رئيس مجلس السلم والأمن لشهر أبريل 2010، في الدورة المفتوحة للبرلمان الأفريقي في ميدراند، جنوب أفريقيا في 12 أبريل 2010 وناقشت الدورة فيما ناقشت مختلف أوضاع السلم والأمن في أفريقيا وكذلك توطيد التعاون بين مجلس السلم والأمن والبرلمان الأفريقي تعزيزا للسلم في القارة. وشاركت جمهورية بوروندي أيضا في ورشة عمل الاتحاد الأفريقي حول النساء والأطفال في أوضاع النزاعات في أفريقيا المنعقدة في كينشاسا من 19 إلى 21 مايو 2010. إن ورشة العمل التي تلقت عروضا من ممثلي هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي وكبار المسؤولين من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك من الخبراء الأفريقيين والدوليين بمن فيهم كبار ممثلي المجتمع المدني، دعا إلى تخفيف أثر النزاعات في أفريقيا على النساء والأطفال وإلى قيام النساء بلعب دور أكبر في منع النزاعات وتسويتها في القارة.

(3) اجتماع هيئة الحكماء:

15. تمشيا مع صلاحيات الهيئة الواردة في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، عقدت هيئة الحكماء اجتماعها الثامن في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية في

21 مايو 2010 فاستعرضت أوضاع النزاعات في الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى وكذلك في غرب ووسط أفريقيا. وناقشت أيضا التطورات في جزر القمر وجهود الاتحاد الأفريقي في الأرخبيل. فضلا عن ذلك، بحثت الهيئة استنتاجات وتوصيات ورشة عمل الخبراء. وانتهزت الهيئة المناسبة لمناقشة برنامج عملها لعام 2010. علاوة على ذلك، سلمت الهيئة شعلة السلم والأمن رسميا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

د) **<u>عقد الاجتماعات الاستشارية، نيويورك، 8-9 يوليو 2010</u>**

(1) الاجتماع الاستشاري بين مجلس السلم والأمن ولجنة بناء القدرات للأمم المتحدة، نيويورك، يوليو 2010

16. يشار إلى أنه، خلال اجتماعه الـ208 المنعقد في 9 نوفمبر 2009، تبادل مجلس السلم والأمن وجهات النظر مع وفد من لجنة بناء القدرات للأمم المتحدة حول الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز جهود بناء السلام في أفريقيا وإلى توثيق العلاقات بين مجلس السلم والأمن ولجنة بناء القدرات للأمم المتحدة. واتفق الجانبان على عقد اجتماعات منتظمة بغية تعزيز التعاون والتآزر في مجال عمليتي بناء السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في أفريقيا.

17. على هذه الخلفية، عقد مجلس السلم والأمن ولجنة بناء القدرات للأمم المتحدة اجتماعهما الاستشاري الأول في نيويورك، في 8 يوليو 2010. وقد تبادل الاجتماع وجهات نظر حول عمليات بناء السلام في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو وسيراليون فيما يتعلق بالتقدم المحرز في هذه البلدان الخارجة من النزاعات في إطار أجندة لجنة بناء السلام للأمم المتحدة، والتحديات القائمة والإمكانات المتوفرة لتعزيز عمليات بناء السلام في البلدان. وتبادل الاجتماع أيضا وجهات النظر حول الطريقة التي يمكن لمجلس السلم والأمن ولجنة بناء السلام العمل معا من خلالها المضي قدما بأنشطة بناء السلام في هذه البلدان.

18. علاوة على ذلك، قدم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لدعم بناء السلام موجزا حول الكيفية التي تقدم بها منظومة الأمم المتحدة الدعم للجنة بناء السلام للأمم المتحدة في إطار أنشطها في البلدان المذكورة. وقدم مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عرضا عاما عن التقدم المحرز والتحديات التي تعترض تنفيذ إطار السياسة للاتحاد الأفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية، في فترة ما بعد النزاعات ومجالات التعاون الممكنة بين مجلس السلم والأمن ولجنة بناء السلام. ونوقشت إمكانية إيفاد بعثات تعاونية مشتركة إلى المناطق الخارجة من النزاعات لتقييم الاحتياجات.

19. أكد الجانبان الحاجة إلى القيام بأعمال مشتركة، خصوصا وضع آليات مشتركة لتعبئة الموارد لأنشطة بناء السلام في أفريقيا والقيام ببعثات ميدانية مشتركة في أفريقيا لإجراء تقييم لاحتياجات البلدان الخارجة من النزاعات. في نهاية المداولات، أصدر الاجتماع موجزا تنفيذيا مشتركا للمناقشة حسبما هو مرفق بهذا التقرير.

(2) الاجتماع الاستشاري بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة

20. تمشيا مع المقررات الصادرة عن الاجتماع الاستشاري الأول المنعقد في أديس أبابا في 2007، وبناء على دعوة من رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، قام رئيس مجلس الأمن لشهر يوليو 2010 ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم للأمم المتحدة بعقد اجتماعهم الاستشاري الرابع في نيويورك، في 9 يوليو 2010.

21. أتاح الاجتماع الاستشاري للجهازين فرصة تبادل وجهات النظر حول الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بينهما، بما يشمل طرق تنظيم المشاورات. وناقشا إستراتيجية تعزيز التعاون ورفع مستواه في دعم الجهود الجارية على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي في مجال منع النزاعات وتسويتها، بما في ذلك حفظ النظام الدستوري.

22. عبر الجهازان عن حاجة كل من السلطات الوطنية والإقليمية إلى تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن تنفيذا كاملا. واستعرضا تعاونهما في مجال منع النزاعات

وتسويتها وحفظ النظام الدستوري، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أفريقيا. في هذا الصدد، دعا الجانبان إلى تعزيز الدعم لعام السلم والأمن في أفريقيا.

23. عند تناول أوضاع النزاعات والأزمات المحددة، تباحث الاجتماع التحديات التي تواجه مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة في دعم جهود السلام في القرن الأفريقي في المستقبل القريب، خصوصا فيما يتعلق بمسائل الصومال والسودان وجيبوتي/إرتريا. وأشاد الجانبان بجهود السلام الجارية في هذه الأوضاع، بما فيها فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي في السودان.

24. على وجه الخصوص، اتفق الجانبان على وضع آليات، بما فيها قنوات الاتصالات بين رئيس مجلس السلم والأمن ورئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة من أجل عقد الاجتماع الاستشاري سنويا، وعلى أساس التناوب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة. وفي نهاية مداولاته، اعتمد الاجتماع بيانا كما هو مرفق بهذا التقرير.

خامسا– وضع السلم والأمن في أفريقيا:

25. يشار إلى أن المؤتمر، خلال الدورة الخاصة المنعقدة في طرابلس، في 31 أغسطس 2009، المكرسة لبحث وتسوية النزاعات في أفريقيا، أعلن 2010 "عاما للسلم والأمن في أفريقيا". وكانت الأهداف المنشودة من وراء ذلك متعددة: إعطاء دينامية جديدة لجهود السلام في القارة، جعل عمل الاتحاد الأفريقي أكثر ظهورا وضمان التآزر بين الجهود الرسمية من أجل تعزيز السلام والجهود المبذولة على مستوى الجماعات المحلية والمجتمع المدني. وقد تم اتخاذ هذا القرار في سياق تميز باستمرار آفة النزاعات، وذلك بالرغم من حالات التقدم الملحوظة خلال السنوات الأخيرة بفضل جهود قادة أفريقا ومؤسساتها، وبدعم من الشركاء الدوليين.

26. لقد عمل مجلس السلم والأمن على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، خصوصا من خلال البحث المنتظم لأوضاع النزاعات والأزمات في القارة وغيرها من المسائل

المتصلة. وتعطي الفقرات التالية نظرة عامة عن الأوضاع في الميدان، وكذلك عن بعض المسائل المواضيعية الشاملة التي لها تداعيات على السلم والأمن في القارة.

أ) **الوضع في الميدان:**

(أ) **العمليات الجارية:**

27. خلال الفترة قيد الدراسة، تواصلت الجهود الرامية إلى قيادة مختلف عمليات السلام في القارة إلى ختام ناجح. وبينما تم إحراز تقدم في بعض الأوضاع التي رُفعت إلى الاتحاد الأفريقي، ظل الطريق مسدودا أمام البعض الآخر.

28. **في جزر القمر**، شهد الوضع تطورا مواتيا بتوقيع الاتفاقية حول إدارة الفترة الانتقالية، اتفاقية تضع حدا للأزمة المتصلة بالإصلاح الدستوري الذي استحدثه الدستور الجديد للاتحاد، المعتمد على أعقاب الاستفتاء الذي جرى في 17 مايو 2009. وينص قانون الاستفتاء هذا على تمديد ولاية رئيس الاتحاد لمدة تتراوح بين 4 و5 سنوات ويمنح برلمان الاتحاد ومجالس الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي المجتمعة ضمن مؤتمر تشريعي الصلاحية الدستورية لتحديد موعد مواءمة انتخابات حكام الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي مع انتخاب الرئيس. وفي 1 مارس 2010، اعتمد المؤتمر قانونا ينص على مواءمة مدة ولاية رئيس الاتحاد ومدة ولاية حكام الجزر، وذلك اعتبارا من 27 نوفمبر 2011. وقد أدى هذا القانون الذي رفضته المعارضة إلى تمديد ولاية رئيس الاتحاد (التي انتهت في 26 مايو 2010) لفترة 18 شهرا آخر، مما أجل للفترة ذاتها تولي جزيرة موهيلي للرئاسة الدورية للاتحاد بعد جزيرة القمر الكبرى ووأنجوان.

29. وبناءً على العروض التي قدمتها المعارضة بشأن عدم دستورية القانون، أصدرت المحكمة الدستورية لاتحاد جزر القمر، في 8 مايو 2010، قرارا أعلن، من بين أمور أخرى، عدم دستورية الأحكام التي حددت موعد انتخاب رئيس الاتحاد وحكام الجزر. وقررت المحكمة، أنه اعتبارا من 26 مايو 2010، تبدأ فترة انتقالية يمارس خلالها رئيس الاتحاد ونواب الرئيس صلاحياتهم وفقا لنهج توافقي، وذلك حتى يتم تنصيب

الرئيس الجديد للاتحاد والحكام المنتخبين. من جهته، أوفد رئيس المفوضية مبعوثه الخاص إلى جزر القمر بغية مساعدة الأطراف على تخطي العقبات التي تواجههم في تنفيذ الإصلاح الدستوري المعتمد في مايو 2009. كما أن مفوض السلم والأمن زار الأرخبيل مرتين، في أبريل ومايو 2010. وقد أدت هذه الجهود إلى اتفاقية لإدارة الفترة الانتقالية وقع عليها في موروني، في 16 يونيو 2010، كل من رئيس الاتحاد وحكام جزر آنجوان وأنجازيجا وموهيلي المتمتعة بالحكم الذاتي. وتنص هذه الاتفاقية على وجه الخصوص على بتنظيم انتخابات متزامنة لرئيس الاتحاد وحكام الجزر (7 نوفمبر 2010 للجولة الأولى و26 ديسمبر 2010 للجولة الثانية). وينبغي أن يؤدي اختتام هذه العملية إلى انتخاب رئيس جديد متحدر من جزيرة موهيلي.

30. ينبغي أن يدعو المؤتمر الأطراف القمرية إلى التحلي بالمسؤولية وتنفيذ التعهدات المعلنة بإخلاص. كما أن عليه أن يحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والفني اللازم بغية التنفيذ السريع للاتفاقية حول إدارة الفترة الانتقالية، خصوصا إجراء الانتخابات.

31. **في الصومال**، خلال الفترة قيد الدراسة، بذلت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من المجتمع الدولي، جهودا ملحوظة، لتوسيع نطاق المصالحة والحوار بين الشعب الصومالي. في 15 مارس 2010، في أديس أبابا، وقعت الحكومة الاتحادية الانتقالية على إطار اتفاقية تعاون مع أهل السنة والجماعة. وفي جهد إضافي لمد اليد إلى أصحاب المصلحة الصوماليين الآخرين، في 12 أبريل 2010، وقعت الحكومة الاتحادية الانتقالية اتفاقية مع دولة أرض بونتا المتمتعة بحكم ذاتي جزئي، اتفاقية تدعو إلى تعزيز القانون والنظام في البر والبحر وتوفير فرص العمل وتنظيف النفايات السامة على طول الشواطئ الصومالية وتوعية الجمهور بمخاطر القرصنة.

32. غير أنه، بالرغم من التقدم المحرز، تعوق عمل الحكومة الاتحادية الانتقالية عوامل داخلية مختلفة، بما فيها بعض الانقسامات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويسرني أن أبلغكم أنه، بالرغم من حالات التخاصم التي وقعت داخل الوزراة وبين

هذه الأخيرة والبرلمان الاتحادي الانتقالي في مايو 2010، تحسن الوضع الآن، وفي يونيو 2010، قام رئيس الوزراء، بموافقة رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، بإعادة تشكيل وزارته من خلال تعيين 39 وزيرا، بمن فيهم أربعة وزراء من أهل السنة والجماعة. كما أن البرلمان انتخب رئيسا جديدا وهو بصدد مراجعة قواعده لتمكينه من مواصلة الاضطلاع بأنشطته البرلمانية العادية تمشيا مع الترتيبات التقليدية.

33. في الأشهر الأخيرة، قدم المجتمع الدولي دليلا آخر على التزامه بدعم عملية جيبوتي. وفي هذا الصدد، عقدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة تركيا، مؤتمرا حول إعادة الإعمار والتنمية لصالح الصومال، في إستنطبول، من 21 إلى 23 مايو 2010. تم أيضا استعراض التطورات الأخيرة في الصومال خلال الاجتماع الاستشاري بين الاتحاد الأفريقي ووزراء الدفاع للبلدان المساهمة بالقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء، المنعقد في أديس أبابا في 2 يونيو 2010. من جانبه، اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإيجاد، خلال دورته الاستثنائية الخامسة عشرة، المنعقدة في أديس أبابا، في 5 يوليو 2010، عددا من القرارات الرامية إلى التعجيل بإعادة السلم والأمن والاستقرار في الصومال. وشمل ذلك القرار القاضي بنشر 2,000 عنصر لحفظ السلام على الفور ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. في هذا الصدد، تجري المشاورات حاليا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيجاد والشركاء الآخرين لتسهيل تنفيذ هذا القرار. وسعيا لتقديم مزيد من الدعم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، تضع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأعضاء الآخرون والمجتمع الدولي في مقدمة أولوياتهم بناء المؤسسات القطاعية الأمنية الصومالية، خصوصا قوات الأمن الصومالية.

34. ظل الوضع الأمني غير مستقر. ففي مقديشو، يستمر الشباب والجماعات المعارضة المسلحة في مهاجمة مواقع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية. وظلت أقاليم أخرى في الجنوب تتعرض للعنف. وعقب نشر قوات إضافية من أوغندا في الآونة الأخيرة، أصبح حجم قوات البعثة يبلغ حاليا 6,120 فردا. وقد

عززت البعثة أيضا حضورها في الميدان في مقديشو من خلال نشر ضباط شرطة في العاصمة بغية دعم رصد وتدريب وإرشاد قوات الشرطة الصومالية. ونتيجة لشروط الأمن غير المواتية، ظل الوضع الإنساني في الصومال هشا، وذلك من خلال تعرض آلاف من المدنيين لمخاطر العنف وكونهم في حاجة إلى المساعدة فيما يعتبر وصولهم إلى الوكالات الإنسانية أمرا محدودا للغاية.

35. بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة، ظل الوضع الأمني في الصومال هشا على وجه الخصوص. وتضاعف التهديد الناجم عن هذا الوضع بوقوع الهجمات التي شنت في أوغندا وأعلن الشباب مسؤوليته عنها. وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لمعالجة الوضع في الصومال. في هذا الصدد، ينبغي أن يعبر المؤتمر مجددا عن تقديره للبلدين المساهمين بالقوات، وتحديدا أوغندا وبوروندي، لما يقدمان من تضحيات، وأن يدعو الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم المساهمات المطلوبة من القوات وعناصر التمكين في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ينبغي أن يدعو المؤتمر أيضا اصحاب المصلحة الصوماليين إلى إبداء وحدة الغرض المطلوبة للتصدي للتحديات التي تواجه بلدهم. وأخيرا، من المهم تذكير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل بمسؤولياتهما تجاه الصومال ودعوتهما مرة أخرى إلى اتخاذ الإجراءات المنتظرة منهما، بما فيها النشر المبكر لعملية للأمم المتحدة خلفا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعم عملية إحلال الاستقرار على المدى الطويل.

36. لم تشهد عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا أي تقدم خلال الفترة قيد الاستعراض. وعلى هذه الخلفية، لا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى بذل جهود أكثر استدامة وتنسيقا لمساعدة الطرفين على تجاوز المأزق الحالي وتطبيع علاقاتهما.

37. تم إحراز التقدم على درب تسوية الخلاف بين جيبوتي وإرتريا. وكما يذكر المؤتمر، فإن الاتحاد الإفريقي، سواء بنفسه أو من خلال مجلس السلم والأمن، قد اعتمد عددا من المقررات المتعلقة بهذا النزاع . ومن جانبه، اعتمد مجلس الأمن في 23 ديسمبر 2009 القرار 1907 (2009) الذي أكد فيه مجددا، من بين أمور أخرى، على قلقه

البالغ من رفض إرتريا الدخول في الحوار مع جيبوتي أو قبول الاتصالات الثنائية وجهود الوساطة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية الفرعية أو الإقليمية وقرر على هذا الأساس وعلى أساس اعتبارات أخرى خاصة بالصومال، فرض حظر توريد الأسلحة على هذا البلد إضافة إلى حظر سفر قادتها السياسيين والعسكريين وتجميد أصولهم.

38. في 6 يونيو 2010، وقعت جيبوتي وإرتريا اتفاقية كلفتا بموجبها أمير دولة قطر بالقيام بوساطة تهدف إلى تسوية النزاع الحدودي بينها وقدم اقتراح بهذا الخصوص تعهد الطرفان بقبوله. وقد يرغب المؤتمر في الترحيب بهذا التطور الإيجابي والإعراب عن الأمل في أن يكون لهذا المسعى تأثير إيجابي على الوضع العام في القرن الإفريقي.

39. في السودان، تمثل أحد الأحداث البارزة للفترة قيد الاستعراض في عقد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى الاستشاري للسودان في أديس أبابا في 8 مايو 2010. انعقد هذا الاجتماع في سياق متابعة مقرر الاجتماع الـ207 لمجلس السلم والأمن المنعقد في أبوجا في 29 أكتوبر 2009 والذي أجاز تقرير فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى حول دار فور والتوصيات الواردة فيه. جمع المنتدى بين الفاعلين الدوليين الرئيسيين المعنيين بالسودان وأتاح فرصة لاستعراض الوضع عقب الانتخابات العامة التي أجريت في أبريل 2010 وفي ضوء التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وكذلك في جهود تحقيق السلام والأمن والعدالة والمصالحة في دارفور. وسيجتمع المنتدى مرة واحدة كل شهرين على الأقل.

40. من جانبه، واصل فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي برئاسة الرئيس السابق ثابو مبيكي وبعضوية الرئيسين السابقين عبد سلامي أبوبكر وبيير بويويا والمنشأ بموجب مقرر مجلس السلم والأمن في أبوجا، جهوده لدعم مساعي تحقيق السلام في دارفور تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويجب الإشادة بفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي على عمله وتنسيقه المتواصلين.

41. تمشيا مع اتفاق السلام الشامل، أُجريت الانتخابات العامة من 11 إلى 15 أبريل 2010. ويجدر بالذكر أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد سحبت مرشحها للرئاسة

من الاقتراع الوطني وكذلك مرشحيها في دار فور بحجة البيئة المقيدة في الإقليم. وقد قرر العديد من الأحزاب السياسية الأخرى مقاطعة الانتخابات. وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات، عمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى مع الطرفين بهدف تهيئة بيئة مواتية لإجرائها. وقد أصدر فريق التنفيذ الرفيع المستوى مدونة لقواعد السلوك الانتخابي وقع عليها عدد من الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني.

42. أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات عن فوز عمر حسن البشير المرشح الرئاسي لحزب المؤتمر الوطني. وفي الجنوب، فاز الرئيس سالفا كير بانتخابات رئاسة حكومة جنوب السودان. وفي الانتخابات التشريعية، حقق حزب المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب فوزا ساحقا. وقد أفادت بعثة المراقبين للاتحاد الإفريقي، أخذا في الاعتبار عدم إجراء انتخابات تعددية في البلاد من قبل، بأن ما جرى يشكل حدثا تاريخيا وإنجازا عظيما للشعب السوداني. وبالتالي، تجدر بالإشارة إلى أنه، أثناء وبعد فترة الانتخابات، ظل الوضع الأمني في السودان مصدر قلق. كما أفادت التقارير، لاسيما تلك الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، عن حالات مضايقة ضد مرشحي أحزاب المعارضة والمرشحين المستقين في الشمال.

43. لا يزال هناك عدد من القضايا العالقة في عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل، لاسيما في ضوء الاستفتاء المقرر إجراؤه في جنوب السودان وأبيي في 9 يناير 2011. وتتمثل أهم هذه القضايا في إنشاء لجنة الاستفتاء الخاصة بأبيي وطرق تنظيم مشاورات شعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان واستكمال عملية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب كما كانت عليه في 1 يناير 1956.

44. ينص اتفاق السلام الشامل على أنه، تحضيرا للاستفتاء المقرر إجراؤه في يناير 2011، يتعين على الطرفين إبرام اتفاقات حول عدد من القضايا الخاصة بعلاقاتهما في فترة ما بعد الاستفتاء بغض النظر عن نتائج العملية. ويعمل الاتحاد الإفريقي، عن طريق فريق التنفيذ الرفيع المستوى، بقوة مع الطرفين من أجل معالجة مسائل ما بعد

الاستفتاء. وفي 21 يونيو 2010 وتحضيرا للمحادثات الرسمية حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء، أجرى فريق التنفيذ الرفيع المستوى "محادثات حول المحادثات" المقررة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في ميكيلي، إثيوبيا. وقد خلص هذا الاجتماع إلى مذكرة تفاهم ميكيلي التي طلبت من فريق التنفيذ الرفيع المستوى العمل كوسيط في هذه العملية. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، كان فريق التنفيذ الرفيع المستوى يتخذ الترتيبات لعقد جلسة مشتركة بين الوفدين حول القضايا والترتيبات الخاصة بالاستفتاء. ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات الجوهرية فور انتهاء الجلسة المشتركة.

45. في دار فور، شهدت الفترة التي يشملها التقرير تجدداً للأعمال العدائية بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في شرق دارفور، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الخسائر البشرية. ويجدر بالذكر أيضا تجدد النزاعات الطائفية. وقد أثرت هذه الاشتباكات بصورة كبيرة على السكان وأدت إلى مزيد من حالات النزوح. كما يجدر بالذكر الهجمات التي تستهدف اليوناميد حاليا.

46. لا تزال عملية السلام تواجه تحديات جسيمة. وفي 23 فبراير 2010 في الدوحة، وقعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة اتفاقية إطارية لتسوية النزاع في دارفور تم الشروع فيها والتفاوض بشأنها في انجامينا في 20 فبراير تحت رعاية الرئيس إدريس ديبي إتنو. غير أن هذه العملية زالت تواجه عقبات خطيرة في ظل فشل الطرفين في إبرام بروتوكول لتنفيذ وقف إطلاق النار أو اتفاق نهائي وتجدد أعمال القتال في مايو وانسحاب حركة العدل والمساواة من عملية السلام. غير أنه في 18 مارس 2010، وقعت حركة التحرير والعدل التي دمجت بين مجموعتي طرابلس وأديس أبابا في حركة جديدة وحكومة السودان اتفاقية إطارية لحل النزاع في دار فور وكذلك اتفاقا لوقف إطلاق النار. استأنفت المحادثات بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدل في الدوحة في 6 يونيو 2010. وقد اتخذ الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة جبريل باسولي وحكومة قطر خطوات لضم ممثلين عن

النازحين داخليا واللاجئين فضلا عن المجتمع المدني للتشاور معهم. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مؤتمر المجتمع المدني الدرافوري الثاني المنعقد من 12 إلى 15 يوليو 2010 في الدوحة.

47. تمشيا مع تقرير وتوصيات فريق الاتحاد الإفريقي حول دارفور والذي أجازه مجلس السلم والأمن والمؤتمر، يجب أن تكون هناك عملية سياسية شاملة في دار فور يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة وتغطي جميع المسائل ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يعمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى واليوناميد معا لعقد مؤتمر دارفور–دارفور داخل دارفور في موعد سيحدد قريبا. وقد أعربت حكومة السودان عن استعدادها لتسهيل عقد هذا المؤتمر بأسرع ما يمكن في إطار الجهود الشاملة الرامية إلى إضفاء الطابع المحلى على عملية السلام وجعلها أكثر شمولية.

48. تم إحراز تقدم كبير في نشر اليوناميد. وقد وصلت نسبة نشر القوات إلى 87.80% من القوام المأذون به، بينما بلغت نسبة انتشار عنصر الشرطة 79.10% من القوام المأذون به. ويتم حاليا تركيز الجهود على السبل والوسائل الكفيلة بالاستفادة القصوى من أصول وموارد اليوناميد بهدف تعزيز الأمن والانتعاش والتنمية في دارفور.

49. إن السودان، هذا النموذج المصغر لإفريقيا، بصدد الدخول حاليا في إحدى المراحل الأكثر حساسية من تاريخه. وبالنسبة للمنطقة والقارة الإفريقية، فإن الاستكمال الناجح للعمليات الجارية يكتسي أهمية قصوى. إن الاتحاد الإفريقي واثق من أنه بدعم حقيقي من المجتمع الدولي، سيتمكن الشعب السوداني من اغتنام الفرصة التاريخية للتصدي للتحديات التي تواجهه. ومن الأهمية بمكان أن يجدد رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة الحالية للمؤتمر التي تعد الأخيرة قبل إجراء استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان التزامهم بدعم الطرفين السودانيين والشعب السوداني في التصدي للتحديات التي تواجههم بنجاح ووضع رؤية واضحة لتداعيات الوضع الجديد الذي سينشأ عن الاستفتاء على المنطقة وعلى القارة بأكملها.

50. تواصلت عملية تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان وتعززت بفضل الإرادة السياسية لزعيمي البلدين. ولعل المؤتمر يذكر أن اللقاءين اللذين جمعا بين خبراء البلدين في ديسمبر 2009 في الخرطوم وفي يناير 2010 في انجامينا كانا قد أديا إلى توقيع "اتفاق انجامينا لتطبيع العلاقات بين تساد والسودان" في 15 يناير 2010 وإلى توقيع "بروتوكول إضافي في مجال تأمين الحدود". في 8 يناير فبراير 2010، زار الرئيس إدريس ديبي إتنو من جديد الخرطوم لحضور حفل تأدية الرئيس عمر البشير اليمين الدستوري. ومن جهة أخرى ووفقا لروح اتفاق انجامينا، انطلقت مفاوضات بين حركة العدل والمساواة وحكومة السودان بوساطة تشادية، أدت إلى اتفاق إطاري تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في انجامينا في 20 فبراير والتوقيع عليه نهائيا في الدوحة في 23 فبراير 2010. ومن جانبه، اتخذ السودان تدابير لتسهيل عقد لقاء بين تشاد و"المجموعات المناوئة" له.

51. يجب أن يهنئ المؤتمر الرئيس إدريس ديبي إيتنو وعمر حسن علي البشير على قرارهما السياسي الشجاع بتطبيع العلاقات بين البلدين وتشجيعهما على المثابرة في طريق الحوار والتشاور. وتندرج التطورات المسجلة في هذا السياق مباشرة في خطة عمل طرابلس المعتمدة في 31 أغسطس 2009 التي نصت على عدد من الإجراءات بغية تطبيع العلاقات بين البلدين.

52. **في كوت ديفوار**، شهدت عملية الخروج من الأزمة، من خلال تنفيذ اتفاق واجادوجو السياسي والاتفاقات التكميلية، في يناير وفبراير 2010، عراقيل مرتبطة ببعض الخلل في عمل المفوضية الانتخابية المستقلة الذي نددت به رئاسة الجمهورية. أدى هذا الوضع في 12 فبراير إلى حل المفوضية الانتخابية المستقلة والحكومة الذي تبعته مظاهرات لشباب المعارضة في عدة بلدات في البلد.

53. خلال زيارته إلى أبيدجان في 22 فبراير 2010، ساعد ميسر الحوار فيما بين الإيفواريين، الرئيس بليز كمباوري، الأطراف الإيفوارية على الاتفاق على إجراءات من شأنها بعث العملية الانتخابية لاسيما إنشاء إدارة جديدة للمفوضية الانتخابية

المستقلة، وتشكيل الحكومة الجديدة، واستئناف الطعون حول القائمة الانتخابية وإعداد جدول زمني انتخابي بغية إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في نهاية إبريل/بداية مايو 2010. تم فعلا إنشاء المفوضية الانتخابية المستقلة الجديدة في 25 فبراير، في حين تم استكمال تشكيل الحكومة الجديدة في 4 مارس 2010. غير أن المناقشات المتعلقة على الخصوص بالتأكد من القائمة الانتخابية، والطعون، ونزع السلاح من المقاتلين السابقين وإعادة توحيد البلد قبل موعد الانتخابات، تواصلت وأخرت اعتماد الجدول الزمني للانتخابات. تم تقديم القائمة الانتخابية الجديدة المؤقتة، التي تتضمن 5،7 مليون موقع، في 12 يوليو 2010 إلى المفوضية الانتخابية المستقلة من قبل المتعاملين الفنيين. من المقرر أن تبدأ الطعون في 20 يوليو 2010 وأن الموعد الجديد للانتخابات الرئاسية سيتم تحديده في بضعة أسابيع.

54. جدير بالمؤتمر أن يوجه من جديد نداء قويا إلى الأطراف الإيفوارية لكي لا تدخر أي جهد في التعجيل باستكمال عملية الخروج من الأزمة وأن توفر الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب وقت لاسيما من خلال إيجاد الحلول المناسبة للمسائل العالقة.

55. إن المأزق الطويل الذي يعترض عملية السلام في الصحراء الغربية لم يبد أي إشارة للزوال بالرغم من الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية السفير كريستوفر روس. ففي يومي 10 و 11 فبراير 2010، دعا المبعوث الشخصي إلى عقد اجتماع غير رسمي بين المغرب وجبهة البوليساريو في ويست تشاستر في نيويورك. لم تتمخض هذه المحادثات عن إحراز أي تقدم. وقام المبعوث الشخصي بزيارة المنطقة أيضا في مارس 2010 للحصول على آراء الأطراف حول الخروج من المأزق الحالي. وفي وقت لاحق، قام المبعوث الشخصي بزيارات إلى لندن، باريس ومدريد للتشاور مع المسؤولين المعنيين.

56. في تقريره عن الوضع في الصحراء الغربية المؤرخ 6 إبريل 2010، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنه "ليس أي طرف مستعدا لقبول اقتراح الآخر كالأساس الوحيد

للمفاوضات المستقبلية وأنه ليس من المحتمل في علاقاتهما وفي البيئة الإقليمية أو الدولية أن يحدث أي تغيير في المستقبل المنظور". من جانبه، اعتمد مجلس الأمن القرار 1920 الذي رحب، من بين أمور أخرى، بالتزام الطرفين بمواصلة عملية إجراء محادثات مصغرة وغير رسمية تحضيرا لجولة خامسة من المفاوضات وشجعهما على مواصلة المفاوضات بدون شروط مسبقة لتحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره. قام أيضا بتمديد صلاحيات بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لمدة سنة إضافية حتى 30 إبريل 2011.

57. قد يرغب المؤتمر في الإعراب عن دعمه للجهود الرامية إلى تسوية النزاع في الصحراء الغربية على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك خطة عمل طرابلس التي كررت التزام أفريقيا بإجراء استفتاء حول تقرير المصير يمكن شعب الصحراء الغربية من الاختيار بين استقلال أراضيه أو إدماجها في المملكة المغربية.

(2) استعادة النظام الدستوري

58. إن استعادة الشرعية في البلدان التي عاشت القطيعة مع النظام الدستوري ما فتئت تحظى بالأولوية لدى الاتحاد الأفريقي. وفي حين لا زال الوضع في مدغشقر على حاله، تم إحراز تقدم بارز في غينيا والنيجر.

59. خلال الفترة قيد البحث، لم يتم إحراز أي تقدم في عملية استعادة النظام الدستوري في مدغشقر. ويذكر المؤتمر أن رئيس المفوضية كان قد قدم، في 21 يناير 2010، للأطراف الملغاشية اقتراحات بالتوافق ترمي إلى تسهيل تنفيذ اتفاقات مابوتو لشهر أغسطس 2009، وكذلك الاتفاق الإضافي لأديس أبابا لشهر نوفمبر 2009. وفي حين أن الحركات الأخرى أبدت، بشكل عام، قبولها لهذه الاقتراحات، ردت حركة راجولينا

بطريقة أقل ما يقال عنها أنها غير مرضية. في هذا السياق، قرر مجلس السلم والأمن، في 17 مارس 2010، تنفيذ العقوبات المفروضة في 19 فبراير 2010 ضد أفراد حركة راجولينا وأشخاص وكيانات أخرى تعرقل استعادة النظام الدستوري.

60. في إطار بعث الجهود الرامية إلى الخروج من الأزمة والعمل على استعادة النظام الدستوري، نظم الرئيس شيسانو، بدعم من جنوب أفريقيا وفرنسا، وبالتشاور مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، اجتماعا لزعماء الحركات السياسية الملغاشية، في بريتوريا، من 28 إبريل إلى 1 مايو 2010. غير أن هذا الاجتماع لم يتوصل، للأسف، إلى النتائج المتوقعة. يواصل الوسيط حاليا جهوده بغية التوصل إلى اتفاق حول فترة انتقالية توافقية وشاملة في مدغشقر، لكن هذا العمل المتواصل تعترضه إرادة نظام راجولينا بالذهاب إلى انتخابات لا تتماشى مع روح اتفاقات مابوتو وأديس أبابا. وفي الوقت الذي يتم فيه استكمال التقرير الحالي، كانت تجري التحضيرات لعقد اجتماع لمجلس السلم والأمن الذي من المقرر أن يتم خلاله بحث الوضع في مدغشقر على أساس التقرير الذي سيقدمه وسيط مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

61. يطرح الوضع في مدغشقر تحديا حقيقيا لمنظمتنا. يجب بذل كل الجهود لضمان العودة إلى النظام الدستوري. إن تحقيق الأهداف المنشودة يستدعي التزام جميع الدول الأعضاء وكذلك الدعم التام لشركائنا الدوليين، بما في ذلك مجلس الأمن للأمم المتحدة، الذي يجب أن يستغل كل نفوذه من أجل دعم الجهود الأفريقية.

62. **في النيجر**، يعتبر العنصر الرئيسي للفترة قيد البحث هو الانقلاب الذي حدث في 18 فبراير 2010، في سياق يميزه الطريق المسدود السياسي المترتب على قرار الرئيس مامادو تانجا بمراجعة دستور البلاد، انتهاكا لأحكام القانون الأساسي للبلاد وواجباته في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لم تتوصل جهود الوساطة التي بادرت بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي بغية تجاوز هذا المأزق، إلى أية نتيجة نظرا لأن الحكومة النيجيرية آنذاك رفضت مشروع

الاتفاق الذي قدمه وسيط المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. تجدر الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن قد أعرب، خلال الاجتماع الذي عقده في 29 أكتوبر 2009 في أبوجا، عن دعمه الكامل لجهود وقرارات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول النيجر. وطبقا للوثائق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، أدان رئيس المفوضية ومجلس السلم والأمن الاستيلاء على الحكم بالقوة حيث طالبا بالعودة السريعة إلى النظام الدستوري وأكدا استعداد الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتسهيل مثل هذه العملية. علاوة على ذلك، قرر مجلس السلم والأمن تعليق مشاركة النيجر في أنشطة الاتحاد الأفريقي حتى تتم استعادة النظام الدستوري. أبرز مجلس السلم والأمن في بيان له أهمية وصواب مقرر الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي حول الوقاية من التغيرات غير الدستورية للحكومات، يقوم على الرفض التام للانقلابات وكذلك للتجاوزات إزاء القواعد الديمقراطية التي من الممكن أن يؤدي تكرارها إلى التغيرات غير الدستورية.

63. فور حدوث الانقلاب، توجهت بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة إلى نيامي للاتصال بالسلطات الجديدة بغية الحصول منها على الالتزام التام بالعودة السريعة إلى النظام الدستوري. بالإضافة إلى ذلك، قام المبعوث الخاص لرئيس المفوضية إلى النيجر، البروفيسور ألبير تيفويجري، وسيط جمهورية بنين، بعدة بعثات إلى النيجر. في 11 مارس 2010، وقع الجنرال سالو جيبو، رئيس المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية، مرسوما التزم بموجبه أعضاء المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية والحكومة الانتقالية بعدم الترشيح للانتخابات الرئاسية. في 7 إبريل 2010، أنشأت سلطات الأمر الواقع مجلسا استشاريا وطنيا مكلفا بتنظيم الفترة الانتقالية. أعد هذا المجلس برنامج انتقال على مدة سنة ينص، بين أمور أخرى، على تنظيم استفتاء دستوري وانتخابات محلية وتشريعية وكذلك انتخابات رئاسية مقررة في 26 ديسمبر 2010. تم تحديد موعد تأدية اليمين من قبل الرئيس المنتخب بتاريخ 1 مارس 2011.

64. يرغب المؤتمر أن يعرب عن ارتياحه للبرنامج المفصل للفترة الانتقالية الذي أعدته سلطات الأمر الواقع في النيجر وأن يوجه نداء إلى جميع المتعاملين المعنيين ليضعوا المصلحة العليا للنيجر فوق كل اعتبار حزبي من شأنه أن يتسبب في تأخر أو رهن العملية الانتقالية. قد يرغب المؤتمر أيضا في أن يعرب عن انشغاله عن ندرة المواد الغذائية في النيجر وأن يناشد الدول الأعضاء والشركاء الدوليين تقديم المساعدة الضرورية. ومن البديهي أن العقوبات المفروضة على النيجر ستبقى سارية المفعول حتى تتم العودة الفعلية إلى النظام الدستوري.

65. تم إحراز تقدم بارز في عملية العودة إلى النظام الدستوري في غينيا امتدادا لإعلان واجادوجو المشترك الصادر في 15 يناير 2010. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التوقيع على النصوص الأساسية الضرورية لتنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية. فتحت هذه الترسانة القانونية وكذلك تسديد الحكومة الغينية لإجمالي مساهمتها المالية في العملية الانتخابية، المجال أمام إجراء الاقتراع الرئاسي والمواعيد الانتخابية الأخرى التي ستنتهي على إثرها الفترة الانتقالية في غينيا. وعليه، فإن الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية جرت كما كان مقررا في 27 يونيو 2010. اعتبر هذا الاقتراع شفافا من قبل جميع بعثات مراقبة الانتخابات التي تم نشرها في غينيا، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي بقيادة السيد إيدم كوجو، الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الأفريقية. من جراء التوترات التي تلت الجولة الأولى، توجه رئيس المفوضية إلى كوناكري في 7 يوليو 2010 لمناشدة الطبقة السياسية الغينية التحلي بالمسؤولية والنضج وتجنب أي عمل من شأنه المساس بالتقدم البارز المحرز في مجال نشر الديمقراطية والعودة إلى النظام الدستوري.

66. من ناحية أخرى، وتنفيذا لمقرر مجلس السلم والأمن الذي، خلال اجتماعه الـــ220 المنعقد في 11 مارس 2010، نداء من أجل دعم الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية، والمصالحة الوطنية، والتنمية الاقتصادية، شارك الاتحاد الأفريقي، إلى جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، في بعثة تقييم

إصلاح قطاع الأمن في غينيا. تم تقديم التقرير الذي تم أعد في هذا الشأن رسميا إلى السلطات الغينية في 4 مايو 2010، بحضور المبعوث الخاص لرئيس المفوضية.

67. يجب أن يوجه المؤتمر نداء إلى الأطراف الغينية للتحلي بروح المسؤولية والعمل سويا من أجل توفير الظروف الملائمة لإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية بسرعة واستكمال الفترة الانتقالية، كما يجب أن تعرب عن تقديرها ودعمها للرئيس والمتعاملين الآخرين للفترة الانتقالية وكذلك إلى اللجنة الانتخابية المستقلة على الجهود المبذولة والالتزام. كما يتعين على المؤتمر توجيه دعوة إلى متعاملي غينيا الثنائيين ومتعددي الأطراف لتقديم لدعم لإنجاز إصلاح قطاع الأمن والمساعدة المالية والاقتصادية الضرورية لتسهيل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

(3) <u>إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات</u>:

68. لن يكون التقدم المحرز في تسوية عدد كبير من الأوضاع المتأزمة في القارة مستداما ما لم يتم تعزيزه من خلال برامج مستمرة لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. ويظل الوضع في القارة متباينا إذ يتميز بالهشاشة في بعض الحالات وبالتقدم في حالات أخرى.

69. ظل الوضع هشا في غينيا بيساو. ففي 1 إبريل 2010، قامت عناصر من القوات المسلحة لغينيا بيساو بعمليات ضد شخصيات حكومية ومؤسسات لغينيا بيساو. أدت هذه العمليات إلى الاعتقال المؤقت لرئيس الوزراء كارلوس جوميز وتوقيف وسجن قائد هيئة الأركان العامة للجيش، عميد البحرية جوزي زامورا إندوتا. في هذا السياق، توجه رئيس المفوضية إلى غينيا بيساو للتعبير عن دعم الاتحاد الأفريقي لسلطات غينيا بيساو وتبادل الآراء مع العناصر الفاعلة في غينيا بيساو، بما في ذلك المسؤولين العسكريين. قبل ذلك، توجهت بعثة مشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في 23 فبراير إلى غينيا بيساو حيث أجرت محادثات مع رئيس غينيا بيساو ومسؤولين

حكوميين آخرين. إن التعيين الأخير للجنرال أونتونيو إنجاي، أحد المسؤولين الرئيسيين لأحداث 1 إبريل 2010، رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش، أكد هشاشة الوضع، وهذا ما برر توجه بعثة جديدة للمفوضية إلى غينيا بيساو من 28 إلى 30 يونيو 2010.

70. يجب أن يدين المؤتمر بقوة التدخل المستمر لجيش غينيا بيساو في العملية السياسية ويتأسف على الخصوص لتعيين الجنرال أونتونيو إنجاي قائدا لهيئة الأركان العامة للجيش الذي يعتبر أمرا واقعا يمس بمصداقية الهيئات المنتخبة للبلاد إضافة إلى كونه يعرقل عمل العدالة. يجب أن يوجه المؤتمر نداء إلى جميع العناصر الفاعلة في غينيا بيساو لتساهم، كل فيما يخصها، في تعزيز السلام والأمن وكذلك المؤسسات الديمقراطية والتنفيذ السريع لإصلاح قطاع الأمن. في الأخير، يجب على المؤتمر تأكيد دعمه للانتشار السريع لبعثة استقرار مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طبقا لخطة عمل دورة طرابلس الخاصة المنعقدة في 31 أغسطس 2009.

71. ظل الوضع الأمني في ليبيريا مستقرا نسبيا وظلت مختلف فروع الحكومة تعمل في نطاق سيادة القانون بينما تقوم وكالات الأمن في البلد بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بمهامها على نحو حميد بالرغم من تحديات القدرة واللوجيستيات. وظلت ورقات استراتيجية الحد من الفقر في ليبيريا تحرز تقدما مطردا بالرغم من الأزمة المالية العالمية التي أثرت على تدفق الموارد التي تهدف إلى تحقيق الإنجازات التي تعجل بعملية استراتيجية الحد من الفقر. إن برنامج المساعدة في مجال الحكم والإدارة الاقتصادية الذي شرعت حكومة ليبيريا في تنفيذه في 2006، انتهى في يونيو 2010 عندما بلغت ليبيريا نقطة استكمال وضعها كبلد فقير مثقل بالديون.

72. قد يرغب المؤتمر في تشجيع حكومة ليبيريا على المواظبة في جهودها لتعزيز واستدامة التقدم الكبير الذي تم إحرازه عبر السنوات الماضية بما في ذلك تنفيذ توصيات التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة التي صدرت في ديسمبر 2009

بطريقة تحقق التوازن بين الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقوبة واستدامة السلام وتعزيز المصالحة الوطنية وكذلك سن التشريعات المطلوبة للإجراء الناجح للانتخابات في 2011. قد يرغب المؤتمر أيضا في أن يحث المجتمع الدولي على مواصلة توفير الدعم اللازم.

73. **في بوروندي**، تم تخصيص الفترة قيد البحث للتحضير للعملية الانتخابية التي ستجري على فترة حوالي أربعة أشهر. من المقرر، بهذه المناسبة، إجراء خمسة اقتراعات. في 21 مايو، تم إجراء انتخابات المجالس المحلية التي تبعتها الانتخابات الرئاسية في 28 يونيو. ستجري انتخابات النواب في 23 يوليو وانتخابات مجالس التلال والأحياء في 7 سبتمبر 2010.

74. أبرزت النتائج المؤقتة لانتخابات المجالس المحلية التي نشرت في 28 مايو 2010، انتصار الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية– قوى الدفاع عن الديمقراطية، بنسبة 64،03 بالمئة. قدرت المشاركة على المستوى الوطني بنسبة 90،67 بالمئة. تم رفض هذه النتائج، فور الإعلان عنها، من قبل ثمانية أحزاب من المعارضة نددت بعدم نزاهتها وطالبت بإلغاء الاقتراع. تم تفنيد هذه الاتهامات من قبل اللجنة الانتخابية. وقررت أحزاب المعارضة الانسحاب من المنافسة الخاصة بالانتخابات الرئاسية. وعليه، جرى هذا الاقتراع، الذي تم تنظيمه في 28 يونيو 2010، في جو متوتر. فاز الرئيس الخارج، بيير نكورونزيزا، الذي كان المترشح الوحيد، بنسبة 91،62 بالمئة من الأصوات. بلغت نسبة المشاركة 79،99 بالمئة.

75. من الممكن أن يوجه المؤتمر نداء قويا إلى جميع لعناصر السياسية الفاعلة لتستخلص العبر من الانتخابات المحلية والرئاسية وتعمل سويا من أجل تعزيز وحماية العملية الديمقراطية في بلادها من خلال المشاركة في الانتخابات التالية. يجب بذل كافة الجهود من أجل تفادي إعادة النظر في المكاسب السياسية المحرزة خلال السنوات الأخيرة.

76. في **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، تميزت الفترة قيد البحث بمواصلة تنفيذ الاتفاقات الموقعة في 2008 و 2009 وكذلك بتعزيز علاقات التعاون مع البلدان المجاورة. تمت هذه الدينامية في سياق استمرار انعدام الأمن "ذي الآثار المتبقية" في كيفوس وفي المقاطعة الشرقية وهذا في وقت تعمل فيه السلطات الكونغولية بنشاط على إدارة الآثار الأمنية والبشرية للأحداث التي جرت في بداية السنة في مقاطعة الإيكواتور.

77. إن عمليات االقوات المسلحة الكونغولية، المدعمة ببعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ضد المجموعات المسلحة الأجنبية (القوى الديمقراطية لتحرير رواندا – جيش المقاومة للرب)، مكنت الحكومة الكونغولية من القضاء على عدد هام من القوى السلبية. في هذه الأثناء، وبمساعدة الشركاء الأفريقيين والأجانب، تواصلت الجهود الرامية إلى إصلاح وتعزيز القدرات العملية للجيش ومصالح الأمن. من ناحية أخرى، تشارك الحكومة بشكل نشط الانتخابات العامة التي من المقرر أن تجري في 2011 وتلك التي ستتم بعد ذلك. في هذا الإطار، تم إنشاء لجنة قيادة في حين اعتمدت غرفتي البرلمان القانون المتعلق بإنشاء وتنظيم وإدارة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. قدمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مشروع ميزانية الانتخابات القادمة وكذلك مشروع جدول زمني انتخابي يحدد موعد الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية بتاريخ 4 سبتمبر 2011.

78. يتعلق الحدث الرئيسي الآخر خلال الفترة قيد البحث بتجديد فترة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. شارك الاتحاد الأفريقي بنشاط في المشاورات التي تم إجراؤها في هذا الشأن. في 28 مارس 2010، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 1925 حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي ينص، بين أمور أخرى، على تقليص عدد عناصر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وتغيير اسمها ليصبح بعثة الأمم المتحدة من أجل الاستقرار في الكونغو ابتداء من 1 يوليو 2010، وإعادة تحديد مهمتها.

79. أخيرا، تجدر الإشارة إلى أن التحضيرات المتعلقة بعقد اجتماع البلدان والمنظمات والمجموعات المعنية بإشكالية الرعاة الرحل مبوروروا، متواصلة. توجهت بعثة من

الاتحاد الأفريقي إلى كينشاسا للتحادث مع السلطات الكونغولية بخصوص ترتيبات عقد هذا الاجتماع امتدادا للزيارات السابقة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى البلدان المعنية الأخرى.

80. من ناحية أخرى، وتنفيذا للمقررات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن وخطة عمل طرابلس، أوفدت المفوضية، من 21 يناير إلى 22 فبراير 2010، بعثة متعددة الأفرع إلى **جمهورية الكونغو الديمقراطية** وبوروندي. كانت هذه البعثة ترمي إلى تقييم الوضع في البلدين وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها على مستوى الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء من أجل دعم عملية إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في هاذين البلدين. تم تقديم توصيات ونتائج البعثة إلى الاجتماع الـــ230 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 27 و 31 مايو 2010. خلال استكمال التقرير الحالي، عملت المفوضية على ضمان المتابعة الضرورية. في هذه الأثناء، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تم ضمها في 1 يوليو 2010 ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بموجب هذا الإجراء، قررت مؤسسات بروتن وودز تخفيف ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية.

81. خلال الفترة التي تمت دراستها، شهدت العملية السياسية والانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى عدة عراقيل وخلافات أوشكت أن تلقي بالبلاد في أزمة سياسية ومؤسسية ضخمة وإعادة النظر في المكاسب المحققة بفضل الحوار السياسي الشامل الذي تم في ديسمبر 2008. في يناير 2010، قامت أحزاب سياسية من المعارضة الديمقراطية وحركات سياسية–عسكرية، تجمعت في "مجموعة قوى التغيير"، بالتشكيك في عمل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجانها المحلية حيث قررت الانسحاب من اللجنة التي شلت لمدة شهر. في هذا السياق، وقع الرئيس فرانسوا بوزيزي، في 25 فبراير 2010، مرسوما يستدعي الهيئة الانتخابية في إطار الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية في 25 إبريل 2010. في 27 فبراير 2010، رفضت مجموعة قوى التغيير هذا المرسوم بحجة عدم توفر الظروف الأمنية والمادية لإجراء انتخابات شفافة

وذات مصداقية. في 29 إبريل 2010، اعترفت اللجنة الانتخابية المستقلة أنها ليست قادرة على تنظيم الانتخابات في تاريخ 16 مايو 2010.

82. طرح هذا الوضع خطر الفراغ المؤسسي المحتمل ابتداء من 11 يونيو 2010، وهو التاريخ الذي تنتهي فيه ولاية رئيس الجمهورية. و بما أن الدستور لم ينص على أي أحكام بشأن مثل هذا الوضع، اعتمد المجلس الوطني، بعد المشاورات مع مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية في البلاد، في 10 مايو 2010، قانونا يمدد ولاية رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان حتى يتم تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة. ومن جانبها، توصلت اللجنة الانتخابية المستقلة إلى تحديد مواعيد جديدة للانتخابات التشريعية والرئاسية على التوالي في 24 أكتوبر و 19 ديسمبر 2010 بالنسبة للجولة الأولى والثانية. غير أن المفوضية تنقصها الموارد المالية للقيام بمهامها.

83. من ناحية أخرى، شهد برنامج نزع الأسلحة من الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها سرعة في وتيرته مع إطلاق حملة التأكد من القوائم في 13 يونيو 2010 في باوا؛ وهو البرنامج الذي تم تنفيذه في فبراير 2009، طبقا لاتفاق السلام الشامل الموقع في ليبروفيل في 21 يونيو 2008، والذي سجل تأخرا كبيرا، بسبب الصعوبات المرتبطة بالتنفيذ العملي للبرنامج وانعدام الأمن في بعض المناطق من البلاد. تجدر الإشارة أيضا إلى المضايقات والهجمات المتعددة من قبل عناصر جيش المقاومة للرب التابعة لجوزيف كوني، والتي عرفت تصاعدا منذ فبراير 2010.

84. في هذا السياق، يتعين على المؤتمر التأكيد على ضرورة بذل الجهات الفاعلة في جمهورية إفريقيا الوسطى كل ما في وسعها لضمان إجراء الانتخابات في المواعيد المتفق عليها. وفي هذا الصدد، لن يكون من باب المبالغة التأكيد على أهمية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمؤتمر تكرار ندائه إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره بضرورة تقديم الدعم المطلوب من أجل استكمال العملية الانتخابية وضمان الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية إفريقيا الوسطى.

ب) **مسائل شاملة:**

85. إضافة إلى الوضع على الأرض، هناك عدد من المسائل الشاملة ذات الصلة بالجهود الجارية لتشجيع السلم والأمن والاستقرار في القارة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم إيلاء اهتمام خاص للمسائل التالية:

1) منع الإرهاب ومكافحته

86. يمتلك الاتحاد الإفريقي أدوات قانونية وخطة عمل لمنع ومكافحة الإرهاب وكذلك أداة لتبادل المعلومات وتنسيق التعاون تتمثل في مركز الدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب. وتخضع وسائل العمل هذه للتطوير المستمر كما يدل على ذلك نشر "الصحيفة الإفريقية حول الدراسات الخاصة بالإرهاب".

87. ظلت الأحداث تتسم بالتوتر جراء التطورات في إقليم الساحل والصحراء، بما في ذلك زيادة حالات خطف الرهائن ودفع فدية لجماعات إرهابية. وقد أدت جهود المشاورة والتنسيق والتعاون للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي المعنية إلى إطلاق دينامية ذات جوانب سياسية ودبلوماسية وعسكرية وأمنية كما يدل على ذلك اجتماع الجزائر الوزاري وإنشاء هيكل عملي مشترك في تمنراست لاحقا.

88. يؤكد التفجير المزدوج الذي تم تنفيذه في 11 يوليو 2010 في كمبالا والذي أسفر عن سقوط عشرات الضحايا من الأبرياء على ضرورة القيام بمزيد من التعبئة على مستوى إفريقيا لمنع ومكافحة الإرهاب. وتعتزم المفوضية تقديم سلسلة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز فعالية العمل الإفريقي المشترك ضد آفة الإرهاب إلى مجلس السلم والأمن قريباً.

2) **الأمن والسلامة البحرية:**

89. لعل المؤتمر يذكر أنه، خلال دورته العادية الثالثة عشرة المنعقدة في سرت في يوليو 2009، كان قد أعرب عن قلقه البالغ من تزايد انعدام الأمن في المساحات البحرية في

إفريقيا والصومال بصورة خاصة وأدان بقوة جميع الأنشطة غير الشرعية في هذه المناطق ورحب بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية لوضع استراتيجية شاملة ومتماسكة لمكافحة هذه الآفات.

90. متابعة لهذا المقرر، عقدت المفوضة ورشة عمل حول الأمن والسلامة البحرية في أديس أبابا يومي 6 و7 أبريل 2010. وقد أتاحت ورشة العمل التي شهدت حضور الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات أخرى للمفوضية فضلا عن الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، فرصة لاستعراض التحديات التي تواجه إفريقيا في مجال الأمن والسلامة البحرية. وفي هذا الصدد، تم التركيز على صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ودفن النفايات السامة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وسرقة النفط والقرصنة والسطو المسلح في البحر وغير ذلك.

91. نظرا لأهمية هذه المسألة للأمن العام في القارة الإفريقية، قد يرغب المؤتمر في تقديم دعمه لاستنتاجات ورشة العمل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمؤتمر الدعوة إلى تجديد الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتشجيع الأمن والسلامة البحرية وضمان تحمل إفريقيا المسؤولية عن مجالها البحري والاستفادة الكاملة منه وذلك في إطار الجهود العامة الرامية إلى تنمية القارة. ومن جانبها، تخطط المفوضية للقيام بسلسلة من الأنشطة الأخرى الرامية إلى خلق الوعي لدى أصحاب المصلحة في القارة وحشد الإرادة السياسية اللازمة وتعزيز القدرات على جميع المستويات وتأمين الموارد المطلوبة فضلا عن بناء الشراكات. وفي هذا الصدد، سيتم وضع "إطار استراتيجي لأمن المجال البحري الإفريقي".

3) **<u>التغييرات غير الدستورية للحكومات:</u>**

92. على مدى السنوات القليلة الماضية وبعد سنوات من التقدم المطرد نحو تحقيق الديموقراطية، شهدت قارتنا تجددا لآفة الانقلابات وغيرها من أنواع الاستيلاء غير

المشروع على السلطة أو الاحتفاظ بها. ومن الواضح أن هذا الاتجاه يقوض عملية تحقيق الديموقراطية الجارية ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في القارة.

93. على هذه الخلفية، اعتمد المؤتمر، في يناير 2010، مقررا تاريخيا بشأن تعزيز أدوات الاتحاد الإفريقي التي تتعامل مع التغيرات غير الدستورية للحكومات. والأهم من ذلك، ينطوي المقرر على نهج شامل يقوم على عدم التسامح المطلق مع الانقلابات ولكن أيضا مع انتهاكات المعايير الديموقراطية التي قد تؤدي، إذا ما تكررت واستمرت، إلى تغييرات غير دستورية للحكومات.

94. يتطلب التنفيذ الناجح لهذا المقرر الالتزام الكامل للدول الأعضاء سواء بتوفير الاستجابة الفعالة لأوضاع التغييرات غير الدستورية من خلال تنفيذ المقررات الصادرة عن مجلس السلم والأمن بهذا الخصوص أو اتخاذ التدابير المطلوبة لتعميق عمليات تحقيق الديموقراطية وتعزيز الحكم. وفي هذا الصدد، فإن توقيع وتصديق الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد على الميثاق الإفريقي للديموقراطية والانتخابات والحكم سيكون لهما أثر كبير على جهود تعزيز الديموقراطية والحكم في القارة، وبالتالي المساهمة بصورة كبيرة في الوقاية الهيكلية من النزاعات. ومن دواعي القلق الكبير أنه بعد سنتين ونصف من توقيعه، لم تصدق على الميثاق إلا خمس دول أعضاء.

95. من جانبه وكما هو مطلوب من قبل المؤتمر في مقرره المذكور أعلاه، يعتزم مجلس السلم والأمن اتخاذ الخطوات المطلوبة لممارسة السلطات المخولة له بالكامل بموجب أحكام المادة 7 (م) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن والتي تنص على أن هذا الجهاز، بالتعاون مع رئيس المفوضية، يقوم "في إطار مسؤولياته عن منع النزاعات، بمتابعة التقدم نحو تشجيع الممارسات الديموقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام قداسة الحياة البشرية من قبل الدول الأعضاء". ويجري النظر بقوة في تعيين مقرر مستقل من قبل رئيس

المفوضية لإعداد التقرير المطلوب لرفعه للبحث إلى الاجتماع الذي سيُعقد على المستوى الوزاري.

4) **مسائل الحدود:**

96. منذ نيل البلدان الإفريقية الاستقلال، ظلت الحدود ــ التي تم ترسيمها خلال الحقبة الاستعمارية، مصدر نزاعات وخلافات مستمرة في القارة. وبعد مرور ما يناهز حوالي نصف قرن من التحرر السياسي للقارة، لا تزال عملية تعيين وترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار تواجه مشاكل فنية ومالية كبيرة. وفي انتظار نتائج الجرد الذي تقوم به المفوضية حاليا، يقدَّر أن أقل من ربع خطوط الحدود الإفريقية هو الذي تم تعيينه. ويؤدي هذا الوضع إلى "مناطق غامضة" قد تمثل ممارسة السيادة الوطنية عليها إشكالية. وفي هذه المناطق، يمكن أن يتحول مجرد خلاف بين مجتمعين ويؤدي سريعا إلى توترات طائفية. وعندما تزخر هذه المناطق بموارد طبيعية، فإن إدارتها قد تصبح صعبة وتكون مصدر خلافات.

97. لقد عمل قادة أفريقيا منذ وقت مبكر على مواجهة هذه المشاكل، مدركين أن تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية يتطلب تخفيف وطأة الحدود التي تفصل بينها. وفي هذا السياق، اعتمدت الدول الأعضاء عددا من الأدوات السياسية والقانونية للاسترشاد بها في جهودها لإدارة مسائل الحدود، بما في ذلك مبدأ احترام الحدود القائمة عند نيل الاستعمار.

98. في 7 يونيو 2007، عقد في أديس أبابا المؤتمرُ الأول للوزراء الإفريقيين المعنيين لمسائل الحدود والذي اعتمد الإعلان برنامج الحدود الاتحاد الإفريقي وطرق تنفيذه وهو الإعلان الذي أجازه المجلس التنفيذي في أكرا في يونيو 2007. يتمحور هذا الإعلان حول المحاور التالية: تعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم تخضع لذلك بعد وتطوير التعاون عبر الحدود وتعزيز القدرات وتعبئة الموارد والشراكات. وخلال

اجتماعهم الثاني المنعقد في أديس أبابا في 25 مارس 2010، استعرض الوزراء الإفريقيون المعنيون لمسائل الحدود التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها. واعتمدوا إعلانا بشأن برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق مواصلة وتسريع تنفيذه.

99. من المهم للغاية أن تجدد الدول الأعضاء الجهود من أجل تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي خاصة أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت زيادة مثيرة للقلق في الخلافات الحدودية. لحسن الحظ وبفضل حكمة البلدان المعنية، لم تؤد هذه الخلافات إلى نزاعات مفتوحة.

سادسا: الخاتمة:

كما يتضح من قراءة التقرير، فإن وضع السلم والأمن في إفريقيا ظل متبايناً. فبينما تم إحراز تقدم كبير خلال الأشهر الستة الماضية، لا يزال هناك الكثير من التحديات التي ينبغي مواجهتها. وفي هذا الصدد، ليس من باب المبالغة التأكيد على الدور الحاسم المنوط بمجلس السلم والأمن وعلى ضرورة تقديم الدول الأعضاء تعاونها الكامل له في تنفيذ تفويضه. فإن العمل المتعدد الأشكال للاتحاد الإفريقي، كما كان الحال سابقا، يتجه نحو تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة بدأ بمنع النزاعات وإدارتها وانتهاءً بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزعات. إن بؤر التوترات والأزمات بصورة عامة وكذلك عدد الضحايا كل ذلك آخذ في الانخفاض. ومن الأهمية بمكان استمرار وتعزيز هذا الاتجاه الإيجابي بهدف إحراز مزيد من التقدم في الجهود المندرجة ضمن إطار "عام السلم والأمن في إفريقيا".

التناوب على رئاسة مجلس السلم والأمن

اعتبارا من أبريل 2010 إلى مارس 2012

الملحق 1

البلد	الشهر	السنة
بنين	أبريل	2010
بوروندي	مايو	" "
كوت ديفوار	يونيو	" "
جيبوتي	أغسطس	" "
غينيا الاستوائية	سبتمبر	" "
كينيا	أكتوبر	" "
ليبيا	نوفمبر	" "
مالي	ديسمبر	" "
موريتانيا	يناير	2011
ناميبيا	فبراير	" "
نيجيريا	مارس	" "
رواندا	أبريل	" "
جنوب أفريقيا	مايو	" "
زيمبابوي	يونيو	" "
بنين	يوليو	" "
بوروندي	أغسطس	" "
تشاد	سبتمبر	" "
كوت ديفوار	أكتوبر	" "
جيبوتي	نوفمبر	" "
غينيا الاستوائية	ديسمبر	" "
كينيا	يناير	2012
ليبيا	فبراير	" "
مالي	مارس	" "

الملحق 2

الاجتماعات وجلسات الإحاطة لمجلس السلم وللأمن للإتحاد الأفريقي

من يناير 2010–يونيو 2010

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	بيان عن النتائج الأخرى	وثائق العمل
الدورة الـــ 214 الدورة الـــ 215	8 يناير 20010	1–بحث تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الصومال 2–بحث تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في أفريقيا الوسطى	بيان حول **الصومال** PSC /PER/COMM.(CCX1V) بيان حول جمهورية إفريقيا الوسطى: PSC/PR/COMM(CCXV)	1– تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الصومال 2– تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى
الدورة الـــ213(مواصلة)	25 يناير 2010	1–مواصلة إطار إيزلويني لتعزيز تنفيذ عقوبات الاتحاد الأفريقي في أوضاع التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا	بيان PSC/PR/COMM.2(CCXIII)	إطار إيزلويني لتعزيز تنفيذ عقوبات الاتحاد الأفريقي في أوضاع التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا (PSC/PR/(CCXIII)
الدورة الـــ216	19 فبراير 2010	1–بحث تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في مدغشقر 2–الإحاطة حول الوضع في النيجر	بيان PSC/PR/COMM.1(CCXVI) بيان: PSC/PR/COMM.2(CCXV1)	1–تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في مدغشقر PSC/PR/2(CCXVI)
الدورة الـــ217	25 فبراير 2010	الإحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع	بيان صحفي PSC/PR/BR(CCXVIII)	

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	بيان عن النتائج الأخرى	وثائق العمل
		بالصومال.		
الدورة الـــ218	5 مارس 2010	إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع بكوت ديفوار	بيان صحفي PSC/PR/BR(CCXVIII)	
الدورة الـــ219	10 مارس2010 2010	بحث تقرير المفوضية عن بعثة التقييم إلى السودان قبل الانتخابات	بيان : PSC/(CCXIX)	
الدورةالـــ220	11 مارس 2010	1-إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع بالنيجر 2-إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع بجمهورية غينيا	بيانات صحفية: 1 - PSC/PR/BR.1(CCXX) 2- PSC/PR/BR.2(CCXX)	
الدورة الـــ 221	17 مارس 2010	1-بحث تقرير رئيس المفوضية حول التطورات الأخيرة في الوضع في مدغشقر ؛ 2-التشارك مع لجنة بناء السلام للأمم المتحدة	بيان حول مدغشقر: PSC/PR/COMM.(CCXXI)	
الدورة الـــ222	29 مارس 2010	1-إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع في غينيا بيساو	بيان حول غينيا بيساو: PSC/PR/COMM.(CCXXII)	

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	بيان عن النتائج الأخرى	وثائق العمل
		2-إحاطة حول إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة		
الدورة الـــ223	30 مارس 2010	1-بحث التقرير عن وضع النساء والأطفال في النزاعات المسلحة في أفريقيا 2- إحاطة أمام لجنة الممثلين الدائمين حول أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر مارس 2010	بيان صحفي حول النساء والأطفال في النزاعات المسلحة في إفريقيا : PSC/PR/COMM. (CCXXII)	تقرير بعنوان: تخفيف أوجه الضعف للنساء والأطفال في النزاعات المسلحة مجلس السلم والأمن ومبادرات هيئة الحكماء
الدورة الـــ224	9 أبريل 2010	إحاطة حول مساهمة مجلس السلم والأمن في عام السلم والأمن في إفريقيا وتوزيع ميزانية مجلس السلم والأمن	بيان صحفي: PSC/PR/COMM.(CCXXIV)	
الدورة الـــ225	14 أبريل 2010	إحاطة حول أنشطة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في أفريقيا	بيان صحفي: PSC/PR/COMM.(CCXXIV)	
الدورة الـــ226	19 ابريل 2010	إحاطة من الميسرين لاستعراض لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم.	**بيان صحفي:** PSC/PR/COMM.(CCXXIV)	

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	بيان عن النتائج الأخرى	وثائق العمل
الدورة الـــ227	22 ابريل 2010	إحاطة حول التطورات الخيرة في جزر القمر	بيان صحفي: PSC/PR/COMM.(CCXXVII)	
الدورة 228	3 مايو 2010	إحاطة حول التطورات الاخيرة في كوت ديفوار	بيان صحفي: PSC/PR/BR(CCXXVIII)	
الدورة 229	6 مايو 2010	بحث برنامج مجلس السلم والأمن للسنة المالية 2010– عام لسلم والأمن في أفريقيا		
الدورة الـــ230	27 مايو 2010	بحث تقرير بعثة الاتحاد الأفريقي عن التقييم المتعدد التخصصات لاحتياجات إعادة الاعمار في فترة ما بعد النزاعات في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية .		
الدورة الـــ231	15 يونيو 2010	التحضير لعقد الاجتماع الاستشاري بين مجلس السلم والأمن والسلم للإتحاد الأفريقي		تبادل الرسائل بين رئيس مجلس السلم والأمن ورئيس لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	بيان عن النتائج الأخرى	وثائق العمل
		ومجلس الأمن للأمم المتحدة.		
الدورة الـــ 232	17 يونيو 2010	1-إحاطة حول التطورات الأخيرة في النيجر 2-إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع في جمهورية غينيا	بيانات صحفية حول: **غينيا:** PSC/PR/BR.1(CCXXXII) **النيجر:** PSC/PR/BR.1(CCXXXII)	
الدورة الـــ 233	24 يونيو 2010	مواصلة التحضير لعقد الاجتماع الاستشاري المشترك بين مجلس السلم للإتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة	مشروع بيان لمجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلم والآمن للإتحاد الأفريقي	
الدورة الـــ234	28 يونيو 2010	بحث تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في كوت ديفوار	بيان مجلس السلم والأمن: PSC/PR/2(CCXXXIV)	تقرير رئيس المفوضية : PSC/PR/2(CCXXXIV)
الدورة الـــ235	2 يوليو 2010	بحث تقرير رئيس المفوضية عن أنشطة فريق التنفيذ العالي المستوى للإتحاد الأفريقي حول السودان	بيان مجلس السلم والأمن PSC/PR/COMM.(CCXXXV)	تقرير رئيس المفوضية: PSC/PR/2(CCXXXV)
الدورة الـــ236	5 يوليو 2010	1-تحسين سبل بحث أوضاع النزاعات	بيان مجلس السلم والأمن: PSC/PR/COMM.(CCXXVI)	وثائق 1-اتفاقية اتحاد جزر القمر لإدارة الفترة

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	بيان عن النتائج الأخرى	وثائق العمل
		والأزمات وصياغة بيانات 2-إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع في جزر القمر		الانتقالية 2-البرنامج المقترح لجمهورية كوت ديفوار (رئيس مجلس السلم والأمن لشهر يوليو 2010)

—

"انطلاقاً من هذه الخلفية، فإننا مصممون على معالجة آفة النزاعات والعنف في قارتنا بشكل نهائي، معترفين بأوجه قصورنا وأخطائنا وملتزمين بتوظيف مواردنا وخبرة سكاننا دون تضييع أي فرصة للمضي قدماً في برنامج منع النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع. إننا، القادة، لا يمكننا، بكل بساطة، أن نترك الجيل القادم من الأفريقيين يرث عبء هذه النزاعات". (الفقرة 9 من إعلان طرابلس، 31 أغسطس 2009)

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2010-07-27

Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9108

Downloaded from African Union Common Repository